جودة البيانات الاحصائية وأهميتها في رصد وتقييم سياسات التنمية الزراعية في الجزائر–دراسة حالة سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2016-

بكاله فاطمة الزهرة
طالبة دكتوراه تحليل وسياسات اقتصاد كلي
المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي الجزائر (ENSSEA)
faz.bakala@gmail.com

طالبي بدر الدين
أستاذ محاضر
talbi.bad@gmail.com
المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي الجزائر (ENSSEA)

ملخص:

ان تتبع السياسات التنموية وتقييم أدائها والكشف المبكر للمشاكل التي تواجه تنفيذها يلعب دورا جوهريا في بلوغ النتائج التنموية المنشودة، وتعد الإحصاءات الدقيقة والموثوقة السبيل الذي لا غنى عنه لصانعي القرار في مختلف دول العالم من أجل تحقيق تلك النتائج ومن بينها الجزائر. ترمي هذه الورقة البحثية أساسا الى محاولة تسليط الضوء حول أهمية جودة البيانات الاحصائية في رصد وتقييم السياسات التنموية وبشكل خاص في المجال الزراعي، وذلك من خلال التطرق الى المفاهيم الاساسية المتعلقة بالبيانات الاحصائية ومعايير قياس جودتها، ثم التوقف عند الفرق بين تقييم التنمية ورصدها وابراز أهمية كل منهما في عملية التخطيط. مرورا الى تقييم جودة البيانات الزراعية في الجزائر وتجربتها في رصد وتقييم السياسات التنموية وذلك بالتركيز على سياسة التجديد الفلاحي والريفي. كما تتناول هذه الورقة البحثية في الأخير مجموعة من النتائج والتوصيات كخاتمة لبحثنا.

الكلمات المفتاحية: الرصد والتقييم، جودة البيانات الاحصائية، التنمية الزراعية، السياسات الزراعية، سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

مقدمة:

ان تتبع السياسات التنموية وتقييم أدائها والكشف المبكر للمشاكل التي تواجه تنفيذها يلعب دورا جوهريا في بلوغ النتائج التنموية المنشودة، وتعد الإحصاءات الدقيقة والموثوقة السبيل الذي لا غنى عنه لصانعي القرار من أجل تحقيق تلك النتائج.

حيث تزداد أهمِّية الإحصاءات والأساليب الحديثة لجمعها وتحليلها بالنسبة للقطاع الزراعي، انطلاقاً من أهمِّية هذا القطاع في اقتصاد أي دولة، حجر زاوية توفير أهم حاجة بشرية للسكان وهي الغذاء والداعم الرئيسي للدفع بعجلة النموالاقتصادي. الأمر الذي يستدعي ضرورة تعزيز القدرات الإحصائية المتعلقة بهذا القطاع التي تلبي احتياجات متخذ القرار، تساهم في إيجاد حلول لمشكلات القطاع وتُسخّر فيما يعود بالفائدة العامة على التنمية الاقتصادية للوطن.

فتجميع الإحصاءات الزراعية وتحليلها، أصبح من أكبر الهموم التي تواجه الدول، ومن بينها الجزائر التي لم تستطع رغم السياسات والبرامج الزراعية التنموية العديدة التي انتهجتها النهوض بقطاعها الزراعي وتحقيق تنميته، ما يبرز حتمية بناء استراتيجية زراعية فعالة قائمة على

احصاءات دقيقة لتحديد المشاكل وتقييم البرامج ورصد التنمية ومن بين السياسات التي عمدت الجزائر على اطلاقها والتي أولت فيها الاهتمام بكل من الاحصاءات، الرصد والتقييم، هي "سياسة التجديد الفلاحي والريفي ".

الاشكالية:

فما مدى جودة البيانات الاحصائية في الجزائر ؟ وما مدى تلبيتها لاحتياجات رصد وتقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي ؟

محاور البحث:

سنحاول الاجابة عن هذه الاشكالية من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الاحصاءات ودورها في التخطيط للتنمية الزراعية

المحور الثاني: جودة الاحصاءات ودورها في رصد وتقييم التخطيط التنموي

المحور الثالث: تقييم الانظمة الاحصائية في الجزائر وتجربتها في رصد وتقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي

المحور الأول: الاحصاءات ودورها في التخطيط للتنمية الزراعية :

1) مفاهيم أساسية حول التخطيط للتنمية الزراعية:

1-1) مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها:

- **تعريف التنمية الإقتصادية:** بداية التنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل نحوحياة إنسانية أفضل، وقد تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية حيث لا يوجد اتفاق عام بين الباحثين على مفهومها، فيمكن تعريفها على أنها "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّموالاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمووالتّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية"[1] فالتنمية هي سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النموالاقتصادي مصاحب بالسعي لاستمرارية هذا النمو، يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، فاذا كان معدل النموأكبر من معدل نموالسكان فان متوسط الدخل الفرد الحقيقي سيرتفع[2].
- **تعريف التنمية الفلاحية:** تعد التنمية الفلاحية أحد جوانب التنمية الإقتصادية، ويمكن تعريفها على أنها "كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الإقتصادية "[3]. أوهي "العملية التي يتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أوهي إعادة ربط الموارد الإقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج زراعي ممكن"[4].

كما عرفت بأنها "عملية إدارة لمعدلات النموحيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي المزروعة (التنمية الأفقية) أومن خلال تكثيف رأس المال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي (التنمية الرأسية)"[5].

فنلاحظ عدم اختلاف مفهوم التنمية الفلاحية مع المفهوم العام للتنمية الإقتصادية إلا أنه يركز على جانب الإجراءات التي تؤدي إلى تطور مستوى نتائج النشاط الزراعي وبالتالي زيادة الإنتاج الفلاحي.

- **أهداف التنمية الفلاحية:** من أهم أهداف التنمية الفلاحية نذكر[6]:
  - زيادة الانتاج الزراعي،
  - رفع مستوى الكفاية الذاتية وتحقيق الأمن الغذائي للسكان،
  - حسن استغلال، استثمار وتوزيع الموارد الزراعية لزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف،
  - التنويع والتخصص الزراعي حسب الظروف الطبيعية على مستوى المناطق الزراعية المختلفة،

- توفير الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية،
- تحقيق المساواة في توزيع الدخول في القطاع الزراعي،
- تحقيق قدرة من المهارة لدى المتدربين في الأنشطة الزراعية مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية الزراعية،

2-1) مفهوم السياسة الفلاحية وأهدافها:

❖ **تعريف التخطيط:** نجد عدة تعريفات للتخطيط من بينها: أنه "عملية رسم الأهداف التي يراد التوصل اليها خلال فترة زمنية معينة وحشد الامكانيات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف وفق أساليب كفؤة تختصر الكلف وتعظم النتائج"[7]، فنلاحظ من خلال التعريف أن التخطيط عبارة عن مسار يعتمد على التحديد المسبق لأهداف معينة والتنبؤ بالخيارات المستقبلية والاجراءات الواجب اعتمادها لتحقيق تلك الأهداف.

❖ **تعريف السياسة الفلاحية:** يمكن تعريفها على أنها فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة للبلاد، يتم رسمها واعدادها وتطبيقها في القطاع الفلاحي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة[8].

❖ **أهداف السياسة الفلاحية:** تهدف عموما الى تحقيق هدفين أساسيين وهما[9]:
- زيادة الانتاج الفلاحي لتغطية الطلب الداخلي من الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي،
- زيادة حجم الصادرات الفلاحية لتغطية الواردات منها.

يمكن القول أن السياسات الزراعية تهدف أساسا الى تحقيق التنمية الفلاحية وبالتالي لا تختلف أهدافها عن أهداف هذه الأخيرة.

2) البيانات الاحصائية الزراعية وانتاجها:

2-1) تعريف الاحصاءات وأهميتها:

❖ **تعريف البيانات الاحصائية :** يمكن تعريف البيانات الاحصائية على أنها "القياسات أوالتعدادات أوقيم المشاهدات للظواهر أوالمتغيرات أوالتجارب التي يجريها الباحث أوالاحصائي"[10]. كما يمكن تعريفها على أنها "مجموعة من الأرقام والحقائق الرقمية التي تحتاج الى معالجة وتنظيم أواعادة تنظيم لكي تتحول الى معلومات، ويمكن التعبير عنها بأنها المادة الخام، يتم تحويلها الى معلومات قابلة للاستعمال بالاعتماد على مجموعة من الوسائل والأساليب الاحصائية الكمية"[11].

وعليه يمكن القول أن الاحصاءات الزراعية هي مجموعة من البيانات المتعلقة بالجانب الزراعي.

❖ **أهمية الاحصاءات في دعم السياسات التنموية الزراعية[12]:**

ان الاحصاءات الموثوقة والدقيقة تلعب دور مهم لصانعي القرار يتجلى في:
- تساهم الاحصاءات في بناء وتصميم السياسة التنموية،
- تمكن من تكوين نظم المتابعة والتصحيح لمراحل تنفيذ السياسة التنموية،
- الافصاح عن الاحصاءات الرسمية من قبل الحكومة بجعلها تتفادى مواجهة جماعات الضغط الاعلامي،
- بناء قرارات صائبة معتمدة على احصاءات موثوقة يجنب الدولة مواجهة المنظمات والجهات الدولية المانحة التي تزيد حساسيتها تجاه القرارات غير الصائبة للسياسات العامة.

2-2) تعريف النظام الاحصائي وأهميتها:

❖ **تعريف النظام الاحصائي:** يمكن تعريف النظام الاحصائي على أنه "النظام الذي يتعامل مع جمع البيانات بشتى الطرق المسحية والشاملة وبكافة الوسائل التقنية واليدوية ومعالجتها ونشرها أوالمساعدة في الوصول الى احتساب المؤشرات التي من شأنها قياس التقدم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للوقوف على المعارف التي من شأنها تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي في

المجتمع في الدولة الواحدة أوبالمقارنة عبر الحدود مع الدول المختلفة والمساعدة في اتخاذ القرارات السليمة بأقل الخسائر والأخطاء الممكنة"[13].

فيمكن القول أن النظام الاحصائي هووسيلة تتمحور حول البيانات من أجل تحقيق عدة أهداف ويغطي عادة برامج رئيسية من بينها تلك التي توفر احصاءات الزراعة[14]. هذا وقد حظيت الاحصاءات الزراعية باهتمام خاص لدى غالبية الحكومات، فهي تعد المادة الرئيسية في اي بحث احصائي وترتبط دقة البحث والتحليل بمدى توافرها ودقتها مما يؤثر على مدى أهمية النتائج المتوصل اليها وعلى صحة ما يتم اتخاذه من قرارات عند رسم سياسات التخطيط التنموي الزراعي ورصدها وتقييمها.

- ❖ **أهمية الأنظمة الإحصائية:** ان من أحد المؤشرات الواعدة بتقدم أي دولة خاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي هوتوفر نظام احصائى كفؤ يوفر بيانات احصائية جيدة يستفيد منها الباحث وصناع القرار. من هنا، فان المعلومات الاحصائية تساهم بشكل كبير في عملية التخطيط التنموي الزراعي، ويمكن استنتاج من خلال ما سبق أهم اوجه هذه المساهمة المتمثلة في[15]:

- اعطاء صورة موضوعية عن القطاع الزراعي في لحظة زمنية معينة والتمكن من مراقبته وتقييم مدى تطوره واظهار الفروق بين المناطق والاقاليم الريفية،
- تساعد على اتخاذ القرارات على جميع الأصعدة –سواءا على مستوى الاقتصاد الكلي ام الجزئي-،
- توفير الخدمات الأساسية ومتابعة وتقييم الاثار المترتبة على السياسات الزراعية التنموية المختلفة،
- تقدير مستوى التنمية الزراعية للدول وتحديد الأولويات والمهام المستقبلية، يعتمد رسم السياسات والخطط الزراعية واتخاذ القرارات سلبا اوايجابا على حجم وجودة المعلومات المستخدمة، وبالتالي أي نقص أوخلل أوسوء استعمال يؤدي الى تحمل تكاليف مالية وبشرية عالية دون الوصول الى تحقيق الأهداف،
- جودة النظام الاحصائي يعد عنصرا أساسيا من اصلاح الحوكمة في أي دولة.

المحور الثاني: جودة الاحصاءات ودورها في رصد وتقييم التخطيط التنموي الفلاحي

1) جودة البيانات الاحصائية:

1-1) معايير جودة البيانات الاحصائية:

بما أن الاحصاءات هي المادة الخام أوالمادة الأساسية للمعلومات فانه اذا كانت جيدة تكون المعلومات كذلك مفيدة وجيدة. وتكمن جودة الاحصاءات في[16]:

- أن تكون دقيقة ومتكاملة،
- الاتساق مع موضوعها،
- الارتباط مع زمنها،
- أن تكون موثوقة وأن يتم توثيقها،
- يمكن فهمها ويسهل استخلاص المعلومات منها،
- أن يتم استغلال الاحصاءات المتاحة فعليا بشكل أمثل،
- أن تتبع معيار الشفافية والاتاحة للاستخدام العام وأن يتم تحديثها دوريا.

2-1) طرق تقييم جودة البيانات الاحصائية:

من أهم أدلة تقييم جودة الاحصاءات الصادرة عن صندوق النقد الدولي نجد:

- ❖ **المبادئ الاحصائية الأساسية للأمم المتحدة:** وهي عشر مبادئ تمت المصادقة عليها من قبل اللجنة الاحصائية للأمم المتحدة عام 1994 ومن بين هذه المبادئ نجد[17] :

- الحفاظ على الأخلاقيات المهنية والسرية،
- المسؤولية والشفافية والمساواة في الحصول على الاحصاءات الرسمية،
- اعلان التشريعات التي تعمل بموجبها النظم الاحصائية،
- التنسيق بين الوكالات الاحصائية والتعاون الدولي لتحسين النظم الاحصائية.

❖ **المعيار العام لنشر البيانات (GDDS)[18]:** يشجع هذا النظام الدول المنخرطة فيه على تطوير اليات جمع ونشر البيانات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والديموغرافية على صعيد الاقتصاد الكلي، أي فهويمتاز بشمولية البيانات الاحصائية.

❖ **المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS)** [19]**:** هو معيار له نفس أبعاد المعيار العام لنشر البيانات إلا أنه يخص بالدرجة الأولى الدول التي تمتلك أسواق الرأسمال العالمية.

2) نظام الرصد والتقييم:

2-1) مفهوم نظام الرصد والتقييم:

❖ **تعريف الرصد:** "عملية منظمة ومخططة ومستمرة، تتم بصفة دورية ومنتظمة على مدار عمر المشروع، تقوم على الجمع المنظم للبيانات والمعلومات حول مؤشرات محددة عن تشغيل وانجازات المشروع وتأثيراته لتزويد الادارة وأصحاب المصلحة في العمل التنموي بمعلومات حول مدى التقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف المخططة والكيفية التي يتم بها استخدام الأموال المخصصة لذلك"[20].

❖ **تعريف التقييم:** "هوالتحكيم الموضوعي والمنهجي لمشروع أوسياسة منجزة أوقيد الانجاز والذي يتناول كلا من التصميم والتنفيذ والنتائج، وذلك بهدف قياس مدى نجاح المشروع أوالبرنامج في الوصول للأداف التي كان مخططا لها"[21].

يمكن القول أن الرصد والتقييم عمليتان متكاملتان يساعد كل منهما على التعلم والاستفادة من النجاحات والتحديات السابقة حيث تُعنى الأولى بإبراز حالة الأهداف أثناء فترة السياسة المسطرة أما العملية الثانية فتختص بابراز أسباب تحقيق أوعدم تحقيق الأهداف المسطرة بعد انتهاء فترة السياسة المنتهجة أوأثناءها[22].

❖ **أهمية الرصد والتقييم في الخطط التنموية:**

من خلال ما سبق يظهر جليا أهمية كل من الرصد والتقييم في استراتيجيات التنمية بشكل عام والزراعية بشكل خاص, وتبرز هذه الأهمية خاصة في التمييز بين النجاح والفشل لنتعلم من النجاح ونصحح الفشل، ما يجعل صناع القرار على دراية بسبل رفع التنمية.

2-2) طرق الرصد والتقييم وعلاقتها بجودة الاحصاءات عند التخطيط للتنمية:

❖ **طرق الرصد والتقييم:** للرصد والتقييم أدوات ومناهج مختلفة يمكن ذكر أهمها[23]:

- مؤشرات الأداء،
- التقييم المستند الى النظريات،
- المسوحات الاستقصائية الرسمية،
- المسوحات الاستقصائية لتتبع الانفاق،
- الطرق التشاركية،
- تحليل التكاليف والمنافع وفعالية التكاليف،
- تقييم الأثر...الخ.

❖ **الاحصاءات ونظام الرصد والتقييم:**

تجدر الاشارة الى أن كل من الاحصاءات، الرصد والتقييم يكمل بعضها بعضا في بناء وقياس النتائج التنموية والشكل التالي يلخص ذلك:

الشكل 01: العلاقة بين كل من الاحصاءات، الرصد والتقييم والتخطيط التنموي

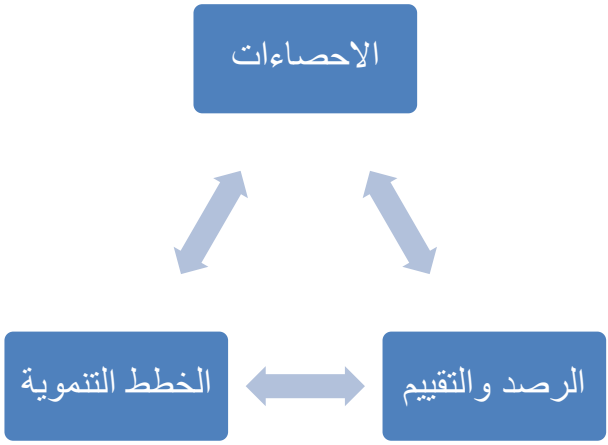

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج: علي جميل صالح، الرصد والتقييم بين النظرية والتطبيق، نشرة التخطيط والتعاون الدولي، العدد التجريبي الثاني، سوريا، 2012،ص 41.

يبين الشكل رقم 01 العلاقة المتبادلة بين العناصر الثلاثة فبدون احصاءات جيدة لا يمكن بناء خطط تنموية وبدون تخطيط تنموي لن نتمكن من معرفة ما يجب رصده ومن ثم تقييمه، كما بدون رصد وتقييم فان البيانات الضرورية والمفيدة لن يتم جمعها ما يعيق عملية صناعة القرار السليم وبالتالي يعيق عملية التخطيط التنموي، إلا أن الاحصاءات وجودتها تبقى دائما المادة الأساسية لقيام كل من العنصرين الاخرين.

المحور الثالث: تقييم الانظمة الاحصائية في الجزائر وتجربتها في رصد وتقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2016

1) تقييم الأنظمة الاحصائية الزراعية في الجزائر:

لتقييم جودة الانتاج للأنظمة الاحصائية بشكل عام والزراعية بشكل خاص في الجزائر سنقوم أولا بتناول مدى التزامها بالمبادئ الاحصائية الأساسية للأمم المتحدة و التي اعتمدنا فيها على الدراسة الميدانية للباحثة فوزية شنافي[24] سنة 2013، ثم ابراز وضع هذه الأنظمة الانتاجية بالنسبة لنشر البيانات طبقا للمعيار العام والخاص لنشر البيانات من جهة ووضعها بالنسبة لمؤشر القدرة الاحصائية من جهة أخرى:

1-1) **مدى التزام الجزائر بالمبادئ الاحصائية الأساسية للأمم المتحدة:** نجد عدة دراسات في هذا المجال من بينها دراسة الباحثة فوزية شنافي التي قامت خلالها بتفحص التشريع الجزائري المتعلق بالإحصاء من 1962 الى 1994 ومدى تطابقه مع التوصيات الدولية والإقليمية، لتقوم بمقارنته أخيرا مع نتائج دراستها الاستطلاعية التي طبقت على عينة ممن يتوافدون الى مكتبة الديوان الوطني للإحصائيات، فكانت النتائج كما يلي:

- **مبدأ سرية البيانات**[25] **:** تكفل الدولة بتطبيق مبدأ سرية البيانات في أول مرسوم تشريعي صدر بعد الاستقلال حفاظا على خصوصيات الأفراد وكسب ثقتهم وتعاونهم، حيث بينت النتائج الاستطلاعية للدراسة أن مبدأ السرية يطبق الى حد كبير في الجزائر حسب رأي 33،95% من المبحوثين من مختلف التخصصات الجامعية،
- **جمع ونشر البيانات:**تؤكد عدة مواد تشريعية على اهتمام الجزائر بتطبيق مبدأ جمع ونشر البيانات الاحصائية مع تحديد أساليب واجراءات ذلك تلبية لتوصيات هيئة الأمم المتحدة، حيث تنص على عدة نقاط أهمها[26]:
  - الجهاز الاحصائي هوالمؤسسة الوحيدة المخولة بعملية جمع ونشر البيانات الاحصائية،
  - اتاحة البيانات الاحصائية لكل مواطن،
  - دورية وتوقيت نشر الاحصاءات،
  - ضرورة جودة ومصداقية البيانات الاحصائية.

ويرى أكثر من 50 % من الرواد حسب نفس الدراسة الاستطلاعية أن هذا المبدأ مطبق الى حد ما في الجزائر منهم 48،2 % ذوي تخصص علم الاقتصاد الذين من بينهم 25% يرون أنه غير منفذ[27].

- **استقلالية الجهاز الاحصائي**[28]**:** ان الدولة في الجزائر تحتكر النشاط الاحصائي للجهاز الاحصائي الرسمي ويكون تدخلها بشكل مطلق حتى من ناحية توقيت الجمع والنشر أومن ناحية نوعية البيانات وذلك حفاظا على ضرورة انتاج احصاءات شفافة وغير منحازة لأي جهة كانت ما يجعلها موثوقة. الا أنه وفقا لدراسة الباحث صرح 50 % عن عدم تنفيذ هذا المبدأ في الجزائر وأن البيانات الاحصائية المنتجة تخدم السلطة أكثر من مستخدمي البيانات (نفس النسبة لمختصي علم الاقتصاد).
- **التنسيق بين المؤسسات الحكومية والديوان الوطني للاحصاء**[29]**:** يؤكد قانون النشاط الاحصائي في الجزائر على أهمية التعاون ما بين اجهزة النظام الاحصائي منذ سنة 1970، حيث يقوم الديوان الوطني للاحصاء بمهمة التنسيق مع مختلف المؤسسات والادارات في جمع البيانات الاحصائية، الا أن التطبيق الفعلي لهذا التعاون والتنسيق يبقى جد محدود.

2-1) مدى التزام الجزائر بالمعيار العام والخاص لنشر البيانات:

لقد انضمت الجزائر الى النظام العام لنشر البيانات حسب بيانات صندوق النقد الدولي وذلك من اجمالي 92 دولة على خلاف شقيقتيها تونس والمغرب اللتين انضمتا للنظام الخاص لنشر البيانات[30].
ووفقا لمؤشر القدرات الاحصائية للبنك الدولي الذي سعى من خلاله الى تقييم القدرات الاحصائية للدول على أساس تشخيص ثلاث أبعاد أساسية: المنهجية، مصدر البيانات ودوريتها وتوقيتها (من صفر الى 100) فالجزائر تحتل مرتبة متأخرة مقارنة بنظيراتها العربية وفقا لهذا المؤشر، حيث بلغ سنة 2016 55,5 نقطة فقط سنة 2016 بينما حققت كل من مصر المغرب وتونس أكثر من 87، 84 و76 نقطة على الترتيب وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 01: مؤشر القدرة الاحصائية لسنة 2016 (0-100)

الدولة	المؤشر الكلي للقدرات الاحصائية
الجزائر	55،55

مصر	77،87
المغرب	84,44
تونس	66،76

المصدر: البنك الدولي، مؤشر القدرة الاحصائية، 2016.

رغم أن المؤشر يدل على أن مدى قدرة الجزائر الاحصائية متوسط على العموم إلا أنه يمكن القول أنها لازالت تعاني من وجود نقاط ضعف وأوجه قصور في أنشطتها الاحصائية بشكل عام مقارنة بنظيراتها من الدول العربية ما يؤثر على رسم ورصد السياسات العامة للبلاد ومن بينها السياسات الزراعية خصوصا و أن اخر تعداد زراعي تم منذ سنة 2012 حسب ما توضحه بيانات البنك الدولي [31].

2) تجربة الجزائر في رصد وتقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2016:

2-1) عرض عام لسياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر 2009-2016[32]:

تم في 2006 إعداد إستراتيجية للتنمية الريفية تتمثل في التقليل من نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة في القطاع الزراعي و التي جاءت امتدادا للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية سنة 2002، وفي سنة 2008 تم انطلاق السياسة للفترة 2009-2013 الهدف الأساسي منها:

- التحسين المستدام للأمن الغذائي للبلاد، التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية،
- مكافحة التصحر،
- وحماية الثروة الغابية.

وترتكز هذه الخطة على ثلاث ركائز متكاملة وفقا لإطار تحفيزي:

- **التجديد الفلاحي:** يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي وتقوية القاعدة الإنتاجية للقطاع بهدف الوصول إلى زيادة ملموسة في حجم الإنتاج وفي القيمة المضافة له،
- **التجديد الريفي:** ان برنامج التجديد الريفي أوسع من حيث الهدف والمدى من التجديد الفلاحي حيث يهدف الى "تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية"، فيسهر على دعم النشاطات الفلاحية في الوسط الريفي ونشاطات اخرى يشملها هذا الوسط كالحرف، الماء، تثمين الموروث الثقافي...،
- **تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية:** تعمل هذه الركيزة على مساعدة اندماج مختلف الفاعلين في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

و خصصت أغلفة مالية معتبرة لتدعيم و انعاش و استمرار سياسية التجديد الفلاحي و الريفي في الفترة ما بين 2010 و 2014 حيث قدرت بحوالي 200 مليار دينار سنويا[33], ليتم متابعة تنفيذ مشاريع هذه السياسة التنموية الريفية خلال الخماسي 2015-2019 لتحقيق الاهداف المنشودة و النهوض بالقطاع[34].

2-2) أساليب تعزيز جودة الاحصاءات الزراعية ونظام الرصد والتقييم للسياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2016:

عمدت الدولة الجزائرية بتبنيها لسياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009 على ارساء ركائزها الأساسية السابقة الذكر. حيث سعت لتقوية القدرات البشرية من خلال عدة أوجه ومن بينها تلك التي تهتم ب[35]:

- ❖ تطوير أنظمة الاعلام الاحصائي والبحث والتنمية،
- ❖ تنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

وتجلى ذلك على أرض الواقع في عدة مبادرات قامت بها الحكومة الجزائرية من بينها[36]:

- قيام وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بتعزيز نظام الرصد والتقييم للسياسات الزراعية في البلاد، ففي سنة 2012 قامت برصد وتقييم لسياسة التجديد الفلاحي والريفي انطلاقا من بيانات احصائية ومعلومات متوفرة تم جمعها من مختلف المصادر (مصالح عمومية، مهنية، وثائق مرجعية، وحتى من الأشخاص بصفتهم موارد أساسية...)، حددت من خلالها نقاط الضعف ليتم تصحيحها على المديين القصير أوالمتوسط وتسليط الضوء على نقاط القوة وشبه التقدم المنجز مع الاشارة الى التحديات التي يجب رفعها والمخاطر التي يجب الحد منها والفرص التي تمنحها هذه السياسة لمختلف الفاعلين.
- تطوير عدة قواعد معطيات وتطبيقات من نوع المساعدة على اتخاذ القرار والسعي لجعل كل الترتيبات متوفرة عبر نقطة موحدة وهي المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية وشبكاتها لمكاتب الدراسات.
- انشاء المرصد الوطني للفروع الفلاحية والصناعات الغذائية[37] : فالمرصد بصفة عامة هومجموعة الوسائل المادية، البشرية والأساليب المتعلقة بمعالجة المعلومات. يسمح لنا بتغذية نظام المعلومات في مجال معين أو/والتزويد بالمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات . والمرصد للفروع الفلاحية يعد قوة بالغة الاهمية للتنمية الزراعية والريفية، الهدف الأساسي منه "دعم سياسة التجديد الفلاحي والريفي" وذلك بدعم نظام البيانات الاقتصادي والاحصائي لوزارة التنمية الزراعية والريفية، أعده المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي بالتنسيق مع خبراء من فرنسا وايطاليا، في اطار تنفيذ مشروع توأمة يدخل ضمن مخطط تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الحزائر والاتحاد الاوروبي بغلاف مالي يقارب 170،1 مليون أورو، ليكون كأداة فعالة لاتخاذ القرارات ومراقبة مدى نجاعة البرامج الانمائية التي تطلقها الوزارة وكذا لدعم عمل نظام ضبط عملية انتاج وتسويق المنتجات الواسعة الاستهلاك مع مراقبة الاسعار العالمية للمنتجات الغذائية المستوردة وبالتالي انشاؤه يعد دعما لمبادئ الإحصاء لهيئة الأمم المتحدة.

كما أعربت الدولة عن اهتمامها المتجدد و المستمر بجانب الرصد المتابعة و التقييم لمختلف مشاريعها التنموية الزراعية و الريفية المسطرة من خلال المخطط الخماسي 2015-2019[38].

نتائج وتوصيات :

❖ **الاستنتاجات:** يمكن من خلال هذه الدراسة استنتاج النقاط التالية:

- ان البيانات الاحصائية تمثل الثروة القومية التى تكتنزها مختلف بلدان العالم لبناء تنمية مستدامة على مختلف الاصعدة،
- من الواضح أنه لا يمكن تحقيق تنمية زراعية بدون تخطيط ولا يمكن رسم خطط تنموية فاعلة بدون إحصاءات فضلا عن أنه لا يمكن تحقيق أهداف تلك الخطط بدون مراعاة المتابعة المستمرة لتنفيذها وقياس ادائها، ما يبرز أهمية دور الأجهزة الإحصائية وأنظمة الرصد والتقييم في بناء السياسة الزراعية في أي دولة وبالتالي في العملية التنموية،
- للأجهزة الاحصائية دور فاعل في تحقيق التنمية الفلاحية، وترجع هذه الأهمية الى الدور الذي تلعبه من تجميع الإحصاءات وتوفير البيانات والمعلومات الزراعية الموثوقة التي تساهم في زيادة قدرة المخططين على اتخاذ القرارات ورسم السياسات المناسبة ووضع الخطط التنموية، وتقييم ومراقبة الأداء وقياس مدى تقدم السياسات الزراعية التنموية الذي تم انجازها.
- ان رصد وتقييم السياسات التنموية يتيح الفرصة لتصحيح الأخطاء المرتكبة والاستفادة من النجاحات السابقة ما يساهم في الرفع من التنمية،
- عرفت المنظومة الاحصائية في الجزائر عملية تطوير منذ استقلال البلاد بإصدارها عدة اطر قانونية هدفها تحقيق اكبر قدر من البيانات الاحصائية ذوجودة عالية والتي تساهم في صناعة

المعلومات الاحصائية وبالتالي صناعة القرار كما سعت على تعديل التشريعات الاحصائية حتى تتلاءم مع المبادئ العشر للإحصاء لهيئة الامم المتحدة، وخاصة على الصعيد الزراعي حيث أولت الدولة الاهتمام بشكل خاص بناحية تطوير الاحصاءات ورصد التنمية الفلاحية والريفية عند اطلاقها لسياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009 وذلك في اطار تعزيز القدرات البشرية والتقنية،

- التقدم المحرز للنظام الإحصائي بشكل عام والزراعي بشكل خاص في الجزائر أساسه عدة نقاط قوة منها:
  - امتلاك الجزائر امكانيات اقتصادية وبشرية معتبرة تمكنها من بناء مؤسسات احصائية متخصصة في مجال نظم المعلومات الاحصائية الاقتصادية والزراعية بشكل خاص،
  - لوحظ ان مصادر البيانات وطريقة خزنها اصبحت تاخذ اتجاهات حديثة من خلال تأسيس اقسام خاصة بالاحصاء الداخلى للوزارات ولمؤسسات الدولة،
  - استخدام اجهزة الحاسوب والبرامج الموحدة في مجال الاداء الانتاجى والوظيفى لكل الدوائر الانتاجية والخدمية وخزنها وتحديثها لغرض معرفة مسارات النمو،
  - لدى الجزائر مؤسسات متطورة في اعداد البيانات الزراعية من بينها الديوان الوطني للحصاء وهومن المؤسسات الرائدة المتخصصة في مجال جمع البيانات واخراجها. فضلا عن انشاء أجهزة احصائية اخرى متخصصة في المجال الزراعي منها المرصد الوطني للفروع الفلاحية والصناعات الغذائية.
- يمكن القول أن الاحصاءات في الجزائر تلبي الى حد ما احتياجات رصد وتقييم السياسات التنموية الزراعية، إلا أنه رغم الخطوة الهامة التي خطتها الجزائر منذ الاستقلال في مجال النشاط الاحصائي إلا اننا لاحظنا نقاط ضعف لازالت تشوب نظامها الإحصائي والتي تكمن أساسا في ضعف جودة البيانات الاحصائية وقد يعود ذلك لعدة أسباب أهمها:
  - عدم توفر بعض القواعد الاحصائية الزراعية،
  - عدم توفر بعض المؤشرات والبيانات الزراعية،
  - قلة اعداد وتكوين العاملين ما يضعف خبراتهم الاحصائية اوالمهارية،
  - نقص التطوير التكنولوجي لأساليب المسح الاحصائية،
  - التأخير في عملية توفير البيانات للمستخدمين والمستفيدين،
  - البطء في تحديث قواعد البيانات.

❖ **التوصيات:**

يمكن أن توصي هذه الورقة البحثية بضرورة:

- زيادة الجهود المبذولة في حوكمة الأنظمة الاحصائية التي تُعنى بالقطاع الزراعي، عصرنتها، استقلاليتها واعادة بلورتها حتى تحقق معايير الجودة، وبالتالي اتاحتها وسلامة الاعتماد عليها،
- ان التنمية يلزمها ادارة تعتمد الاسلوب المناسب لضمان الحد الادنى والضروري من مقومات النجاح وتحقيق الاهداف والغايات من خلال التخطيط لها برسم سياسات مناسبة، ووضع تصورات للتحديات والفرص المتاحة في المستقبل والاستفادة من نجاحات ومعيقات الماضية عن طريق اليات المتابعة بالرصد والتقييم،
- النظر في مناهج الجامعات والكليات الخاصة بالاقتصاد الزراعي وتدعيمها بمقاييس تطبيقية في الاحصاء ومعايير جودة الاحصاءات، والتركيز على التدريب الاحصائي،
- تطوير أساليب التنبؤ لرسم خطط زراعية مستقبلية متينة.

المراجع والتهميش:

[1]محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية،،مكتبة مطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999، ص44.
[2] كاملبكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1996، ص 63.
[3]حازم البيلاوي، التنمية الفلاحية إشارة خاصة لدول العربية، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967، ص22
[4]سالم النجفي، التنمية الإقتصادية الفلاحية، جامعة الموصل،ط2، 1987، ص25.
[5]رفعت لقوشة، قراءة في مفهوم التطور، المكتبة الأكادمية القاهرة، 1998، ص11
[6]أنظر:
نصر الدين بدوي محمد، الزراعة في المملكة العربية السعودية، انتاج وتنمية، الفيصلية، 1984، ص 251.
علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 344-345.
[7]أحمد كيلاني، أهمية الاحصاء والتخطيط ، نشرة التخطيط والتعاون الدولي، العدد التجريبي الثاني، سوريا، 2012 ،ص12.
[8] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص 109.
[9] نفس المرجع ، ص 110-109.
[10] محمد جاسم الياسري ومروان عبد المجيد ابراهيم، الأساليب الاحصائية في مجالات البحوث التربوية، ط1، 2001، ص 18.
[11] محمد عبد العال النعيمي ومؤيد الفضل، الاحصاء المتقدم في دعم القرار بالتركيز على منظمات الأعمال الانتاجية، ط1، 2007، ص 33.
[12] أحمد كيلاني، مرجع سابق.
[13] هلال عبود البياتي، النظم المعلوماتية والعمل الاحصائي، مجلة العلوم الاحصائية، العدد الرابع، 2011، ص 4.
[14] لحسن عبد الله باشيوة، جودة البيانات الاحصائية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، بدون تاريخ ،ص9.
[15] أحمد كيلاني، مرجع سابق ،ص13.
[16] أنظر:
لحسن عبد الله باشيوة، جودة البيانات الاحصائية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، بدون تاريخ ،ص13.
أحمد كيلاني، مرجع سابق.
[17] هيئة الأمم المتحدة، وحدة الاحصاءات العامة –المبادئ الأساسية العشر للاحصاء-، 1994، الوثيقة E/1994 /29-E/CN.3/1994/18
[18] أمانة منتدى، Paris 21 دليل تصميم استراتيجية وطنية لتطوير الاحصاءات، 8 نوفمبر 2004، ص 16.
[19] فوزية شنافي، مرجع سابق.
[20] علي جميل صالح، الرصد والتقييم بين النظرية والتطبيق، نشرة التخطيط والتعاون الدولي، العدد التجريبي الثاني، سورية، 2012،ص 42.
[21] نفس المرجع السابق.

[22] نفس المرجع السابق.
[23] نفس المرجع السابق ، ص 44.
[24] فوزية شنافي، مرجع سابق،ص ص83- 100.
[25] نفس المرجع السابق.
[26] نفس المرجع السابق ص-ص 88-89
[27] نفس المرجع السابق.
[28] نفس المرجع السابق ،ص ص83- 100.
[29] نفس المرجع السابق.
[30] أنظر: http://www.dsbb.imf.org/ , تم زيارة الموقع: 2017/01/15 15:45.
[31]أنظر: http://datatopics.worldbank.org/statisticalcapacity/SCIdashboard.aspx , تمت زيارة الموقع 2017/01/15 14:09.
[32] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وافاق، ماي 2012، ص ص 5-7
[33] MADR, présentation de la Politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014,Alger, Novembre 2010, P5.
[34] Ministère de l'Agriculture et du Développement Rurale, circulaire n°681/ و.أ., plan quinquennal 2015-2019 –plan d'actions pour la Campagne agricole 2014-2015, Alger, 29 octobre 2014.
[35] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وافاق، ماي 2012، ص ص 5-7
[36] نفس المرجع السابق.
[37] المرصد الوطني للفروع الفلاحية والصناعات الغذائية، http://onfaa.inraa.dz/ ، تمت زيارة الموقع 2016/10/10 12:15.
[38] Ministère de l'Agriculture et du Développement Rurale, op.cit.